联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة الرابعة والثلاثون

روما، إيطاليا، 7–11 مايو/أيار 2018

بيان المتحدث باسم المشاورة بين منظمات المجتمع المدني

نحن، ممثلو منظمات المجتمع المدني لإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، رجالًا ونساء، قادمون من 11 بلدًا و20 منظمة، قوامنا المزارعون والرعاة وصيادو الأسماك الحرفيون، والمستهلكون، والمنظمات غير الحكومية وحركات حقوق الإنسان، والنساء والشباب والأكاديميون والشعوب الأصلية، قد اجتمعنا في بيروت، لبنان بين 19 و21 فبراير/شباط 2019، لكي نبلور مساهمة المجتمع المدني من أجل الدورة الرابعة والثلاثين لمؤتمر المنظمة الإقليمي الذي سيعقد في روما من 7 إلى 11 مايو/أيار 2018.

عاثت الأزمات الممتدة الناجمة عن الحروب، فسادًا في الإقليم فأتت على بُنى الإنتاج الزراعي ودفعت بالملايين إلى النزوح قسرًا، وأسفرت عن الاتجار بالبشر والجوع وعجز الكثيرين عن الحصول على أدوية وغذاء مأمون وصحي. ولذا فإننا:

1- ندين بشدة كافة الممارسات، من أي مصدر كانت، التي تؤدي إلى التمييز ضد المواطنين على أساس الدين أو العرق أو اللغة أو الانتماء؛

2- ونؤكد أنّ حقوق المزارعين الضعفاء النازحين في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تلقى معالجةً وافيةً من قبل المنظمة، ونناشد الأطراف كافة بضمان عودتهم الآمنة إلى بلدانهم والحؤول دون تكبدهم المزيد من الخسائر الاقتصادية؛

3- ونؤكد على أنّ الأراضي والمياه والأغذية هي من الحقوق الأساسية للإنسان، وهي تتجلى في المعاهدات الدولية وصكوك حقوق الإنسان التي على الحكومات كافة احترامها وحمايتها وإنفاذها؛

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛
وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

4- وندعو إلى ضمان حقوق الإنسان للنساء والشباب في إطار حياة لائقة، لا سيما وأن وضع النساء في إقليمنا من الأوضاع الأكثر إثارةً للقلق حول العالم. فما زلنا بحاجة إلى ضمان تمثيلهم على كافة مستويات صنع القرار أكانت محلية أم وطنية أم إقليمية؛

5- وندعو إلى احترام حقوق الطفل وحمايتها وإنفاذها، ومنع كافة أشكال استغلال الأطفال في العمل، ومنع الظروف التي تحرمهم عيش طفولة طبيعية؛

6- وندعو جميع المؤسسات العاملة إلى الاعتناء بالفئات المهمشة وذوي الإعاقات الخاصة، وضمان انخراطهم في المجتمع وحقهم في حياة لائقة؛

7- وندعو إلى الوقف الفوري للممارسات التي تستخدم الجوع كسلاح بغية تدمير البنية التحتية للمدن في الإقليم؛

8- ونعرب عن تضامننا المطلق مع الشعب الفلسطيني في صراعه مع الاحتلال ومع حقه بالتحرير والاستقلال، وبالسيادة الكاملة على فلسطين؛

9- ونؤكد أيضًا معارضتنا لأشكال الاستبداد كافةً، وتضامننا مع الشعوب الأصلية في الإقليم ومع حريتها في التصرف بثرواتها ومواردها الطبيعية؛

10- وإنّ الحروب والنزاعات المدنية قد تسببت بالحرمان من الأراضي في الإقليم جرّاء المصادرات والنزوح وخطط الإعمار المضللة. ويتطلب هذا الوضع موقفًا حازمًا يقر بأن الملكية المضمونة هي حق من حقوق الإنسان، وأن التنمية المستدامة لا تتحقق إلا من خلال الملكيات الصغيرة المضمونة؛

11- ونعلن تضامننا مع كفاح جميع الشعوب في العالم الساعي إلى مستقبل أفضل متحرر من الجوع ومن سوء التغذية.

ونشدد على أن منظمات المجتمع المدني تشكل مصدرًا لا غنى عنه من الخبرات والمبادرات اللازمة لإصلاح السياسات المعتمدة وتقييمها، بالإضافة إلى تعزيز السيادة الغذائية في الإقليم. ويجب الاعتراف بدورها كعامل مساهم رئيسي في السياسات الغذائية، وصياغة استراتيجيات للقطاع الزراعي على مستوى الدول. وبالتالي نناشد المنظمة بالاعتراف بالمنظمات غير الحكومية كأطراف شريكة كاملة في التنمية الزراعية، تعنى بتنفيذ البرامج.

وندعو إلى استمرار تلك المشاورات، لا أن تعقد لمرة واحدة فقط كل سنتين بناء على جدول الأعمال المحدد للمؤتمر الإقليمي، فإنّ منظمات المجتمع المدني يجب أن تكون بمثابة أجهزة مرجعية خلال فترة ما بين الدورات. وينبغي لبنود جدول الأعمال ووثائق المؤتمر المقبل أن ترتبط بتوصيات المؤتمر الإقليمي السابق وبمخرجاته، مثل حقوق النساء وصغار المزارعين.

وندعو الحكومات في الإقليم إلى استعراض برامج الخصخصة وسياسات الاستثمار الزراعي، بما في ذلك برامج الشراكة الأوروبية المتوسطية، واتفاقيات التجارة الحرة التي أثرت سلبًا في الظروف الغذائية، والتي تهدد معيشة صغار منتجي الأغذية نتيجة الممارسات السيئة للشركات عبر الوطنية، لجهة استيلائها على الأراضي، وممارستها الاحتكار على البذور والأصول الزراعية، وتلويثها مصادر المياه والمضاربة في مجال الأغذية الأساسية.

ونشير إلى أن هذا المؤتمر الإقليمي قد ناقش الأولويات التالية:

الزراعة الإيكولوجية: شدّدت المشاورة على أهمية مساهمة المنظمة في تنمية النظم الزراعية في الإقليم، مشيرةً إلى أن الزراعة الإيكولوجية تسعى إلى تحقيق حق الإنسان في الغذاء عبر صون التنوع الغذائي وتحسين التغذية ومكافحة تغير المناخ وندرة المياه، ودعم صغار المنتجين، وبناء نظام اجتماعي يرعى المشاركة في إنتاج المعارف ويعزز وضع المرأة وينظّم السوق. وتساهم الزراعة الإيكولوجية كذلك في صون الإرث الجيني المحلي، بيد أنّ تطويرها ينبغي أن يتمّ على مستوى نظام متكامل يشمل كل مكونات النمط الغذائي ويضمن الاستدامة. وينبغي للزراعة الإيكولوجية أن تنتقل من الهامش لتحتل صدارة السياسات الزراعية الحالية.

ونعترف بأن الإقليم يتمتع بخبرة غنية من خلال المعارف والممارسات التقليدية في الزراعة والإنتاج الغذائي، ونحن نتطلع إلى صدور دراسات أكثر شمولًا وعمقًا، باتجاه تحقيق السيادة الغذائية في الإقليم.

ونشجع المنظمة على تنفيذ وتطوير نهج الزراعة الإيكولوجية، ومناشدة البلدان الامتثال مع كافة الصكوك الدولية ذات الصلة لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق نرجو أيضًا أن ينطوي هذا النهج على احترام حقوق النساء والأطفال والشرائح الاجتماعية المهمشة سواء في المناطق الريفية أو الحضرية.

التحول الزراعي: نشدد على أن الزراعة تؤدي دورًا هامًا في تشجيع التنمية الاجتماعية من خلال توليد فرص العمل وخفض معدلات النزوح عامةً والنزوح من الريف خاصة. ونشير أيضًا إلى وجوب إدراج النزوح في عداد أولويات المؤتمر الإقليمي المقبل، نظرًا إلى طبيعته الملحّة على صعيد الاقتصاد في الإقليم. ويتطلب الأمر التركيز على الأسباب الجذرية للمشاكل من أجل وضع استراتيجيات لمواجهة التحديات الحالية، مع مراعاة تأثير الحروب والنزاعات الداخلية في توفير الأغذية، واستخدامها كسلاح ضد الشعوب من أجل دفعهم على النزوح. ونشير أيضًا إلى أن دولنا جميعًا قد أيّدت الوعد بـ"ألا يحرم أي شعب، في أي حال من الأحوال، من وسائل كسب معيشته."

نهج "توحيد الأداء في مجال الصحة": نشدد على أهمية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة مع منظمة الصحة العالمية في معالجة الآفات والأمراض العابرة للحدود التي تصيب النبات والحيوان والثروة السمكية، لتكون جزءًا من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 3 أي: "ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار" ومقصده 3(د)، أي: "تعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية."

وندعم الجهود المنهجية للمنظمة من أجل تنفيذ منتجات السياسات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي ضمن حدود خصوصية إقليمنا وفي كل بلد. ونشير أيضًا إلى ضرورة مراعاة التلوث الناجم عن الأنشطة الحربية والصناعية التي لوثت مناطقنا الزراعية، فضلًا عن خطر الألغام والعتاد الحربي غير المنفجر في المراعي.

ونعيد التأكيد على اهتمامنا بالتعاون مع المنظمة حول هذه المسائل، من أجل مكافحة الجوع وسوء التغذية والفقر ضمن نهج شمولي، بما أنّ دول الإقليم ملزمة بهذا الواجب وفقًا للقانون الإنساني الدولي.

****